دور التمويل الخارجي
في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مصر

أ.د / حسني حسن مهران
استاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة الأسبق جامعة بنها وعميد المعهد العالي للعلوم الإدارية بجناكليس - البحيرة

أ.د. ميراندا زغلول رزق
استاذ الاقتصاد المساعد ووكيل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة جامعة بنها

أ/ رانين عبد الله كمال البغدادي
مدرس مساعد بقسم الاقتصاد المعهد التكنولوجي العالى

دور التمويل الخارجي
في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مصر

أ.د. حسني حسن مهران
استاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة الأسبق جامعة بنها وعميد المعهد العالي للعلوم الإدارية بجناكليس - البحيرة

أ.د. ميراندا زغلول رزق
استاذ الاقتصاد المساعد ووكيل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة جامعة بنها

أ/ رانين عبد الله كمال البغدادي
مدرس مساعد بقسم الاقتصاد المعهد التكنولوجي العالى

المستخلـــص:

استهدفت الدراسة التعرف علي طبيعة العلاقة بين مصادر التمويل الخارجي والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة من ١٩٩١-٢٠٢٠ وتوصلت الدراسة الي أن مع زيادة مستوي التمويل الخارجي في مصر، يمكن الحكومة المصرية من زيادة الإنفاق على التعليم، وغيرها من برامج الحماية الاجتماعية، مع دعم برامج النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار في البنية التحتية اللازمة للاستثمار، مع إنشاء العديد من المشاريع الإنتاجية المختلفة، مما يؤدي لزيادة الإنتاج والدخول، فيؤدي إلي زيادة نصيب الفرد من الادخار، والإنفاق على التعليم بشكل أكبر من التكلفة الاقتصادية للموارد الطبيعية المستهلكة، وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الثروة الحقيقية. وقد أوصت الدراسة الحد من الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية، لما لها من أثر سلبي على التنمية المستدامة القوية، ويتم اللجوء إليها في أضيق الحدود.

الكلمات المفتاحية: التمويل الخارجي، التنمية المستدامة، البعد الاقتصادي.

The Role of external financing in achieving the economic dimension of sustainable development in Egypt

Prof. Dr. Hosny Hassan Mahran
Professor of Economics Former Dean of the Faculty of Commerce, Benha University

Prof. Dr. Miranda Zagloul Rezk
Asst. Professor of Economics, Former vice dean of the college of commerce for community service and Environmental Development, Benha University

Ranin Abudllah Al-Baghdadi
Assistant Lecturer Economic Department, Higher Technological Institute

Abstract:

The study aimed to identify the nature of the relationship between sources of external financing and the economic dimension of sustainable development in Egypt during the period from 1991-2020. Supporting economic growth programs by increasing investment in the infrastructure necessary for investment, with the establishment of many different productive projects, which leads to an increase in production and income, which leads to an increase in per capita savings and spending on education more than the economic cost of consumed natural resources, thus increasing per capita real wealth. The study recommended reducing reliance on external funding sources, because of their negative impact on strong sustainable development, and resorting to them in the narrowest limits.

Key Words: External Financing, Sustainable Development, Economic Dimension.

مقـــــدمـــــــــة:

تكمن أهمية التمويل الخارجي في تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات، حيث إن أي إنخفاض في مستوي السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة يؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول، فإن أي انخفاض في حجم القطاع الخارجي وانكماش نشاطه سيؤثر على معدلات النمو ويقلل حجم الإنتاج المخصص للتصدير والسلع المستوردة لاستثمار والاستهلاك حيث انه القطاع المحرك للنمو [١].

حيث تستهدف الدول المتلقية لرأس المال في أغلب الأوقات لدعم برامج وخطط التنمية المستدامة بمختلف أبعادها وذلك بهدف رفع مستوي معيشة، وأيضاً تلجأ بعض الدول للاقتراض من الخارج لمواجهة العجز في موازين المدفوعات، وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة وتلجأ في هذه الحالة إذا كانت الموارد المحلية غير كافية لتمويل برامج التنمية فإن اللجوء للقروض والمساعدات الخارجية يصبح أمر حتمي.

والهدف النهائي من التمويل الخارجي هو تمويل برامج الإصلاح والتنمية الاقتصادية، والتي تسعي في النهاية لتحسين الوضع المعيشي للأجيال القادمة، وهذا ما يعرف بالتنمية المستدامة، والتي تعرف بأنها التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية"[٢].

وتزايد الحاجة إلى التمويل الخارجي في مصر بعد أحداث ٢٠١١، حيث تراجعت الايرادات السياحية وكذلك تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتراجع الادخار المحلي، وتزايد عجز الموازنة العامة، وكذلك تزايد الدين الخارجي،

يمكن عرض الأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة من خلال ثلاثة محاور:

المحور الأول: الأدبيات التي تناولت التمويل الخارجي:

الدراسة الأولي: (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ٢٠١٩)[٣]:

بعنوان: **"منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر":**

استهدفت الدراسة بيان الآثار السلبية والإيجابية لكل مصدر من مصادر التمويل الخارجي في مصر، حيث توجد ثلاثة مصادر رئيسية، هي (الاقتراض، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات الخارجية)، وخاصة من مؤسسات التمويل الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

واستخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي عند تحليل بيانات البحث وكذلك الأسلوب القياسي لقياس أهم الآثار الإيجابية والسلبية لمصادر التمويل الخارجي.

وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل الخارجي لا يعد بديلاً للتمويل الذاتي للأنشطة وذلك لأن التمويل الخارجى له تكاليفه وأعبائه ولذلك يتعين أن يرتبط بتنمية القدرة الانتاجية وزيادة الدخل بما يفوق أعباء خدمة واستهلاك هذا النوع من التمويل، كذلك تبين من الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية فى القطاعات الانتاجية للاقتصاد المصرى لم تسهم بصورة جدية فى نقل التكنولوجيا وأنه فى ظل الوضع الحالي للاقتصاد المصرى تشير حسابات المكسب والخسارة بأن استبدال الدين الخارجى محل الدين المحلى يعد خياراً غير كفء من الناحية المالية، كذلك أوضحت النتائج أن التحويلات مضادة للدورات الاقتصادية حتى وإن كانت غير منتجة، وتشير نتائج القياس الكمى لأثر مصادر التمويل الخارجى على النمو الاقتصادي، أن الاستثمار الأجنبى

---

(١) عبيدات ياسين، **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل**، "رسالة دكتوراة، (كلية الغدارة والاقتصاد، جامعة آل البيت، الأردن ، ٢٠١٢)، ص١٨.

(٢) عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة**، (عمان: دار صفاء، ٢٠٠٧)، ص ٢٨.

(٣) معهد التخطيط القومي،" منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر، **مرجع سب ذكره**، ص ١٥.

المباشر له أثر إيجابى على النمو فى مقابل آثار سلبية على النمو لكل من تحويلات العاملين فى الخارج وصافى المساعدات الإنمائية الرسمية، وكذلك رصيد الدين الخارجى.

الدراسة الثانية: (حسام شعبان: ٢٠١٧)[٤]:

بعنوان:" **الآثار المحتملة للإقتراض من صندوق النقد الدولي**":

استهدفت الدراسة التعرف على الجوانب الرئيسية في صندوق النقد الدولي من زاوية تأثيره على اقتصاديات الدول النامية. **واستخدمت** الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي عند تحليل البيانات المتعلقة بدور الصندوق في عدد من التجارب، كماليزيا وتركيا ومصر واليونان.

وتوصلت الدراسة إلى أن صندوق النقد الدولي فشل في معظم البرامج الإصلاحية التي تبناها في الدول التي قدم لها مساعدات مالية، ومنها على سبيل المثال تجربة اليونان، وحيث أعلن صندوق النقد الدولي عجز اليونان عن سداد ديونها للصندوق وللدول الأوروبية في عام ٢٠١٥، حيث تم تقديم مساعدات مالية لها تقدر بنحو ١١٠ مليار يورو. أما ماليزيا فعندما قدم لها الصندوق روشتة للخروج من الأزمة المالية في عامي ١٩٩٧/١٩٩٨ رفضت هذه الروشة واعتمدت على برامج اصلاح محلية، وفعلاً نجحت في ذلك، حيث تحولت من دولة زراعية إلى دولة متقدمة يساهم فيها قطاعي الصناعة والخدمات بنسبة ٩٠% من إجمالي الناتج المحلي، وتراجع معدل الفقر لأقل من ٥% من السكان بعد أن كانت ٥٢% قبيل الأزمة المالية، وارتفع الناتج المحلي ليصل إلى نحو ٣٥٩ مليار دولار، وبلغ حجم الصادرات ٢٤٧ مليار دولار، ومعدل النمو ٤،٨% في عام ٢٠١٨.

الدراسة الثالثة: (دينا محمد هشام، ٢٠١٦)[٥]:

بعنوان **"الآثار الاقتصادية الكلية للدين العام الخارجي بالتطبيق على مصر":**

استهدفت الدراسة تقديم رؤية تحليلية لتقييم جدوى الاستعانة بالاقتراض الخارجي من منطلق التقديرات الاقتصادية الايجابية والسلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وذلك **بأستخدام** المنهج التحليلي المقارن في دراسة حالة مصر مقارنة بالدول الأخري.وقد **توصلت** نتائج الدراسة إلى أن الدين الخارجي يعتبر أحد محددات النمو وفقا لما أوضحته نظريات التنمية التي تم عرضها خلال الدراسة، إلا أن هذا الدور الإيجابي ينتهي عقب تجاوز مؤشرات الدين الخارجي الحد الآمن وهى نسبة تقدر بنحو ٥٠% لمؤشر نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق الجارية – حيث ما يلبث أن ينقلب بعدها إلى تأثير سلبي يستنزف موارد الدولة في سداد أعباء الدين.

المحور الثاني: الأدبيات التي تناولت بعض قضايا التنمية المستدامة ذات العلاقة:

الدراسة الأولي :(ياسمين سامي حسن ٢٠١٩)[٦]:

بعنوان: **"فاعلية السياسة النقدية في تحقيق التنمية المستدامة وأثرها على الاستثمار في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)":**

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى معرفة مدي فعالية السياسة النقدية في تحقيق التنمية المستدامة وكذلك أثرها على الاستثمار الإجمالي في مصر خلال تلك الفترة، **واستخدمت** الدراسة تطبيق نموذج اختبار الانحدار المتعدد وذلك من خلال بيانات ربع سنوية، حيث تم إختيار سعر الفائدة وسعر الصرف والسيولة

---

(٤) حسام عبد العال شعبان، "الآثار المحتملة للإقتراض من صندوق النقد الدولي"، **مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية**، العدد الأول، (-كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٧).

(٥) دينا محمد هشام، **الآثار الاقتصادية الكلية للدين العام الخارجي بالتطبيق على مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠١٤** "، رسالة ماجستير، (: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦).

(٦) ياسمين سامي حسن،" **فاعلية السياسة النقدية في تحقيق التنمية المستدامة وأثرها علي الاستثمار في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)**"، رسالة ماجستير، (كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٩).

المحلية كمتغيرات للسياسة النقدية، ومعدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون كمتغيرات للتنمية المستدامة إلى جانب إختبار مدي تأثير السياسة النقدية على الاستثمار الإجمالي في مصر، **وتوصلت** الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للسياسة النقدية على التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، ومع ملاحظة أنه يوجد تأثير أيجابي للسياسة النقدية من خلال السيولة المحلية على الاستثمار في مصر.

الدراسة الثانية: (حسام الدين بن الطيب،٢٠١٦) [٧]:

بعنوان: **"تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا"**

استهدفت الدراسة توضيح أهم أسباب ومقومات نجاح التجربة التنموية الماليزية إذ تعتبر التجربة الماليزية ذات طابع مستدام على الرغم من عدم توافر إمكانيات تمويل هائلة كما هو الحال في عدد من الدول النامية، **واستخدمت** الدراسة الأسلوب التحليلي وقياس مؤشرات التنمية المستدامة على الاقتصاد الماليزي.

وتوصلت الدراسة إلى نجاح التجربة الماليزية في القضاء الشبه كلي على البطالة، كذلك تحقيق مقومات اقتصاد قوي وثابت فى وجه التحديات، وتوافر الاحتياط الكبير من النقد الأجنبي، ومضاعفة الصادرات للدول المتقدمة، واخيرا تطوير المنظومة الاجتماعية وتحسين الظروف البيئية. وانخفضت نسبة الفقر من ٥٢,٤ % في عام ١٩٧٠ إلى ٥,١% في سنة ١٩٩٩، وأن الخطة الماليزية التاسعة (٢٠٠٦-٢٠١٠) ركزت على محاربة الفقر وتجنيد المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والأهلية للقضاء عليه نهائي أو ثباته على الأقل عند نفس النسبة٥,١%.

الدراسة الثالثة: (على السلمي: ٢٠١١) [٨]

بعنوان:" **توجهات مصر للتنمية المستدامة في ضوء أوضاع البيئة المحلية والخارجية**":

استهدفت الدراسة بيان أهم الفرص المتاحة في مصر لإحداث تنمية مستدامة، وأهم المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك، وتحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحالي في مصر، وتحديد أنسب آليات واستراتيجيات التغلب على هذه المعوقات، وتم **استخدام** الأسلوب الوصفي عند وصف الوضع الحالي في مصر، وكذلك الأسلوب التحليلي، وإستنباط مجموعة من الحلول لمعوقات تحقيق تنمية مستدامة في مصر.

وتوصلت الدراسة إلى أنه في مصر لم تحقق جهود التنمية والإصلاح الاقتصادي خلال العقود الثلاثة الأخيرة النتائج التي ترتفع إلى مستوى التطلعات المتمثلة في رفع مستويات المعيشة، وإحداث نقلة ملحوظة في القدرات الانتاجية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، وأن مصر ما زالت تعاني من قضايا أساسية وتقليدية مثل معظم الدول النامية، وخاصة حول الثلاثي الشهير الفقر، الجهل، والمرض.

الدراسة الرابعة: (LAS, CAMRE: 2002) [٩]:

"The Sustainable Development in The Arab Region":

استهدفت الدراسة بيان أهم آليات تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، وأهم المعوقات، وسبل الحد منها. **واستخدمت** الدراسة في ذلك تحليل عدد من مؤشرات التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، مستعينة في ذلك بسلسلة البيانات الصادرة من الجهات الرسمية المحلية أو الدولية في هذا المجال.

([٧]) حسام الدين بن الطيب، **تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا**، رسالة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٦).

([٨]) علي السلمي، **"توجهات مصر للتنمية المستدامة في ضوء أوضاع البيئة المحلية والخارجية"، مجلة المدير العربي : العدد ١٩٣**، ٢٠١١.

([9])CAMRE، LAS "**The Sustainable Development in the Arab Re**gion"، 2002.

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم وأسرع آليات تحقق التنمية المستدامة في الدول العربية هي الإهتمام بالتنمية البشرية، وخاصة الصحة والتعليم.

الدراسة الخامسة: (محمد زكي: ٢٠٠٠) [١٠]

بعنوان: **"أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة البعد البيئي في الاقتصاد المصري":**

استهدفت الدراسة بيان الأثر البيئي للتنمية المستدامة، وذلك بإلقاء الضوء على تطور حركة الانبعاث والملوثات والناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي.

وقد **استخدمت** الدراسة المنهج الاستقرائي وكذلك الاستنباطي والمنهج الوصفي التاريخي لاستعراض الأبعاد النظرية لموضوع البحث، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لاختبار صحة الفرض محل الدراسة، كما تم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية والنماذج الرياضية المناسبة من أجل تحديد أكثر العوامل المستقلة تأثيراً على المتغيرات التابعة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن البعد البيئي للتنمية المستدامة يدور حول جانبين هامين هما: ترشيد استخدام الموارد البيئية المحلية والمحافظة على البيئة وتجديد حيويتها ودعم استمرارية الحياة. وأن حركة الانبعاثات والملوثات تترك آثار سلبية عديدة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الدراسة السادسة: (Shafik، Banyopadhyay 1999) [١١]**:**

"Sustainable Development and Environmental Quality Life":

استهدفت هذه الدراسة تحديد أهم المؤشرات والتي يمكن بها قياس معدل التلوث، وذلك من أجل الحد من هذه المؤشرات في المستقبل لتقليل التلوث و**استخدام** أسلوب الإنحدار لمعرفة أكثر المؤشرات تأثيراً.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة بين إرتفاع حجم النفايات وإنبعاث الغازات الملوثة.
- وأن نقص المياه الصالحة للشرب وكذلك نقص خدمات الصرف الصحي في المناطق الحضرية أو الريفية يؤدي حتما إلى إنخفاض معدل النمو الاقتصادي بشكل مستمر على مر الزمن.

المحور الثالث: الأدبيات التي توضح العلاقة بين مصادر التمويل الخارجي وأبعاد التنمية المستدامة:

الدراسة الاولي: (مازن حسن: ٢٠١٦) [١٢]

بعنوان: **"قياس أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة قياسية تحليلية":**

استهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قدرة التمويل الخارجي ممثلا في القروض والاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على النمو الاقتصادي في الأردن، وتم **استخدام** المنهج الوصفي لوصف الظاهرة، وكذلك المنهج القياسي لقياس أثر كل من القروض الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن.

وتوصلت الدراسة إلى أن القروض الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر لم يؤثرا على النمو الاقتصادي، ويعود سبب ذلك إلى استخدام هذه القروض في المشاريع غير الانتاجية وللأغراض الاستهلاكية غير الانتاجية، وهذا يتفق مع وجهة نظر التقليديين في هذا المجال. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالموارد المتاحة واستغلالها بما ينسجم وقانون الميزة النسبية لتحقيق وفرة اقتصادية في العملية الانتاجية،

---

(١٠) محمد ذكي، **أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة البعد البيئي في الاقتصاد المصري**، رسالة ماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٠).

(١١)Shafik، N. ، Bandyopadhyay، s.، "Sustainable Development and Environmental Quality Life: World Bank، Working Pape"r **Series 904، Policy Research Working Paper**، 1999 .

(١٢) مازن حسن الباشا، "أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة قياسية تحليلية للفترة (١٩٩١-٢٠١٥)"، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات إلنسانية – المجلد السادس عشر – العدد الثاني**، ٢٠١٦، (كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقا ،الأردن ٢٠١٦).

والتخلص من الفجوة الإدخارية من خلال تحفيز السلوك الإدخاري للأفراد والمؤسسات على حد سواء، ومعالجة عجز الموازنة العامة من خلال الحد من النفقات غير الضرورية.

الدراسة الثانية: (همام وائل محمد ابو شعبان: ٢٠١٦)[١٣]**:**

بعنوان:**" أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي "دراسة تطبيقية لدول عربية"":**

استهدفت الدراسة التعرف على أثر وأهمية القروض والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، والمساعدات الإنمائية الرسمية، والدين الخارجي على النمو الاقتصادي ومن ثم تحليلها، **واستخدمت** الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد للبيانات المقطعية عبر الزمن، وكذلك تم استخدام **Effects Fixed** للوحدات المقطعية، وتعتبر بيانات الدراسة ذات طبيعة مقطعية عبر الزمن(**data Panel**)، **وتوصلت** الدراسة إلى أنه يوجد أثر للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي، أي كل زيادة في الاستثمار الأجنبي بمقدار وحدة واحدة فإنه يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بمقدار ٠,٠٣% لدول الحالة مجتمعة، أما المساعدات الإنمائية الرسمية والدين الخارجي فليس لهم أي أثر على النمو الاقتصادي .وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها: ضرورة تحسين السياسات الاقتصادية المالية والتجارية لدول الحالة من خلال تحسين مستويات الإنتاج المحلي، وتخفيض الضرائب، وتعزيز كفاءة أداة السياسات المالية ومستويات الدين العام المحلي، وإعادة النظر في جميع السياسات التي تؤدي إلى تحقيق عجز في الموازنة بشكل حاد، مع ضرورة العمل على الحد من تأثيراتها السلبية، وتحسين ميزان المدفوعات ووضع سياسة اقتصادية فاعلة بشأن الميزان التجاري لدول الحالة بوقف تضخم الواردات، وفرض ضرائب على الكماليات منها وتحسين الصادرات، والمساهمة في تحسين المناخ الاستثماري من خلال تطوير التشريعات والاجراءات القانونية للمستثمر، وإرساء قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية والمادية والممارسات الدولية في فض المنازعات التجارية.

الدراسة الثالثة:(Kapingura Mingiri،2016)[١٤]**:**

"The Relationship between External Financial Flows and Economic Growth in The Southern African Development Community (SADC)":

استهدفت الدراسة قياس فعالية مصادر التمويل الخارجية على النمو الاقتصادي لعينة من ١٥ دولة إفريقية (منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي SADC)، و**استخدمت** الدراسة نموذج **panel data fixed effect model** بالاعتماد على البيانات السنوية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٩)، **وتوصلت** إلى أن التدفقات المالية الخارجية (الأستثمار الأجنبى المباشر، وتحويلات العاملين بالخارج، والتدفقات المصرفية عبر الحدود، المساعدات الإنمائية الرسمية)، لها تأثير معنوي موجب على النمو الاقتصادي في هذه المنطقة باستثناء المساعدة الإنمائية الرسمية، وأوصت الدراسة بأن تحسين الهياكل المؤسسية بهذه الدول يعمل على تعظيم الاستفادة من هذه المصادر، وهذا يدعم فرضية أن المؤسسات الجيدة ضرورية لتعزيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

---

(١٣) همام وائل محمد ابو شعبان، **أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي "دراسة تطبيقية لدول عربية**، رسالة ماجستير، (كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠١٦).

(14) Kapingura Forget," The Relationship between External Financial Flows and Economic Growth in the Southern African Development Community (SADC)": The Role of Institutions, **Journal of Economics and Behavioral Studies (ISSN: 2220-6140) ,Vol. 8, No. 1**, p.p. 87-103, February 2016.

الدراسة الرابعة: (زينب عباس: ٢٠١٢)[١٥]:

بعنوان: **"دور المنح والمساعدات الأجنبية فى التطوير التنظيمى"**:

استهدفت الدراسة بيان أثر المنح والمساعدات الأجنبية فى التطوير التنظيمى في الدول النامية، حيث تعد المنح والمساعدات الأجنبية وتأثيرها على التنمية والتطوير التنظيمى فى الدول النامية، من أهم القضايا المطروحة فى الفكر الاقتصادي والإدارى، لا سيما بعد تعاظم دور هذه المنح والمساعدات خلال الربع الأخير من القرن الماضى، **واستخدمت** الدراسة الأسلوب الوصفي والاستنباطي لوصف الوضع القائم في الدول النامية عامة، ومصر خاصة، لمحاولة استنتاج أهمية دور المنح والمساعدات الأجنبية في إحداث تطوير في الهيكل التنظيمى بالدول النامية، ومنها مصر، **وتوصلت هذه الدراسة** إلى أن العائد الأكبر من هذه المنح هو فى بناء القدرات المؤسسية، وتفعيل مفهوم الشراكة، وأوصت الدراسة إلى أن ذلك يتطلب :من الدول النامية المتلقية للمنح والمعونات الأجنبية أن تفرض أولوياتها واحتياجاتها وألا تقبل أن يفرض عليها أولويات وأهداف الجهات المانحة، وعلى الجهات المانحة أن تتعامل مع مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ وتشغيل وصيانة المشروعات، وذلك لأنه يمكن بسهولة ويسر الوصول إلى السكان وتحقيق رغباتهم مع عدم إغفال أهمية دور الجهاز الحكومي خاصة في مشروعات البنية الأساسية، وأوصت أخيرا أن هذه الموارد تتحقق من خلال ثلاثة شروط رئيسية هى: أن تكون من مصادر رسمية، وأن تكون بغرض التنمية، وأن تحتوى على شروط إمتيازية، أى أن عنصر المنحة فيها لا يقل عن ٢٥%.

الدراسة الخامسة: (EL-mahdy Adel M.* Toreh، Neveen، 2009) [١٦]:

"Debt sustainably and economic growth in Egypt":

استهدفت الدراسة من خلال الأجليين القصير والطويل تقدير لآثار الدين العام المحلي على النمو الاقتصادي في مصر. **واستخدمت** هذه الدراسة نموذج التكامل المشترك لتحليل ودارسة الدين العام في مصر في الفترة (١٩٨١-٢٠٠٦) **وتوصلت** إلى نتيجة مفادها أن الدين العام في مصر بشقيه المحلي والخارجي له تأثير سلبي قوي على النمو الاقتصادي، ومن خلال دارسة استدامة الديون نتج عن ذلك أن مسار الديون المتبع في مصر كان مستداماً خلال فترة الدارسة، ولكى تظل الديون الخارجية غير مستدامة في المستقبل يلزم إجراء إصلاحات مالية كبيرة واعتماد سياسات للحفاظ على معدلات نمو متزيدة.

الدراسة السادسة: (Ang Alvin: 2007) [١٧]:

"Workers Remittances and Economic growth in the Philippines":

استهدفت الدراسة توضيح العلاقة الدقيقة بين تحويلات العاملين في الخارج وآثارها علي معدل النمو الاقتصادي التي تساعد صانع السياسة فى تصميم سياسات اقتصادية ملاءمة، **واستخدمت** الدراسة تحليل التكامل المشترك واختبار السببية لجرانجر، وذلك عن طريق دراسة تطور تحويلات العاملين في الخارج وأثرها على معدلات النمو، و**توصلت** الدراسة إلى أن تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي إيجابى وهام خاصة عندما تم توجيه التحويلات إلى تمويل أنشطة قيمة مضافة واستثمارية والتى تعد مصادر أساسية للتنمية والنمو، وأن التحويلات تسهم فى تطوير طاقات أو قدارت مالية للنظام المالي فى الأوطان، ويعد ذلك ملائماً لو أمكن استخدام هذه الأموال فى منح ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مشكلة الدراسة:

([١٥]) زينب عباس زعزوع، "دور المنح والمساعدات الأجنبية فى التطوير التنظيمى"، **مجلة النهضة، المجلد ١٣، عدد ٢**، إبريل ٢٠١٢، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢)، ص ص ٣٧-٨٠.

([١٦]) EL-MAHDY Adel M.toryeh، Neveen M، " Debt sustainably and economic growth in Egypt"، **International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Estudies Vol.6-1**, (2009).

([١٧]) Ang Alvin P ، **" Workers Remittances and Economic growth in the Philippines"**. Social Research، 2007. ، Philippines، UNIV. Of Santo Tomas،Centre

تعتبر المنح والمعونات الاقتصادية أحد أهم مصادر التمويل الأجنبية، حيث تستخدم هذه المعونات للقضاء على الفقر وزيادة الدخل، وتمويل برامج التنمية الاقتصادية طويلة الأجل في الدول النامية عن طريق تمويل البنية الأساسية والاستثمارات الرأسمالية، وتزويد الدول النامية بالخدمات العامة الأساسية وتمويل الواردات المطلوبة فى الأجل القصير، والمساعدة فى عملية إصلاح السياسات النقدية والمالية.

وكنتيجة لاتباع مصر سياسة الاصلاح الاقتصادي من بداية تسعينيات القرن الماضي، تتطلب منها القيام بخطط تنموية وبرامج إصلاحية تعجز الموارد المحلية عن تمويلها، ومن هنا لجأت مصر إلي الاستعانة بالتمويل الخارجي لسد عجز الموارد المحلية، وحيث توجد ثلاث مصادر رئيسية للتمويل الخارجى، **وأهمها**: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض (الديون الخارجية) وتحويلات العاملين في الخارج، للوقوف على درجة كفاءتها وفعاليتها ثم القياس الكمى لتأثيرها على النمو الاقتصادى[١٨].

ومن ثم تتبلور مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن تحليل دور أثر مصادر التمويل الخارجي في المساهمة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مصر؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- **الأول :**كيف تناولت الأدبيات الاقتصادية العلاقة بين مصادر التمويل الخارجي، البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة انطلاقا من تحديد المفهوم، ومؤشرات القياس لكلا منهما وبيان محددات التمويل الخارجي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؟
- **الثاني**: ما هو واقع التمويل الخارجي وكذلك حالة التنمية المستدامة في مصر؟
- **الثالث**: كيف تؤثر مصادر التمويل الخارجي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أن عملية الإصلاح الاقتصادي هي الشغل الشاغل للدول النامية، مما يتطلب منها تبني برامج إصلاحية جذرية، وذلك للحد من عجز الموازنة المستمر، ويتطلب ذلك تمويل كبير تعجز الموارد المحلية عن الوفاء به، مما يضطر الدول النامية للجوء إلي مصادر التمويل الأجنبية بأنواعها المختلفة لسد فجوة التمويل، ولكن برامج الإصلاح هذه قد يتبعها آثار اقتصادية واجتماعية إيجابية أو سلبية. ومن ثم تستمد أهمية الدراسة من التوجه نحو رفع كفاءة استخدام مصادر الخارجي. كما أن الدراسة سوف تسعي لتقديم مجموعة من الاقتراحات لعدد من الآليات المطلوبة لرفع كفاءة تعبئة وانفاق هذه الموارد لتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة .

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في **تحليل الدور الذي يمارسة التمويل الخارجي عبر مصادرة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.**

وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من **الأهداف الفرعية التالية:**

١- تحديد مفاهيم التمويل الخارجي ومفهوم التنمية المستدامة وبيان آليات مصادر التمويل الخارجي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وكيف تناولت الادبيات الاقتصادية العلاقة بين مصادر التمويل الخارجي والتنمية المستدامة .

٢- معرفة أهم الأثار الاقتصادية والاجتماعية لمصادر التمويل الخارجي في مصر.

([١٨]) فادية عبد السلام، وأخرون، **منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر، مجلة التنمية والتخطيط**، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ٢٠١٩)، ص ١.

٣- تحليل الوضع الراهن لكلاً من مصادر التمويل الخارجي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مصر.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة بشكل رئيسي إلى اختبار **الفرضية التالية**:

وجود علاقة معنوية إيجابية بين مصادر التمويل الخارجي وبين تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية **المستدامة في مصر.**

منهج الدراسة:

سيعتمد المنهج البحثي فى هذه الدراسة على جانبين، **هما**:

أولاً: الجانب النظري:

حيث سيعتمد على أسلوب التحليل الاستقرائي، وذلك بتحليل بعض الدراسات والمراجع العربية والأجنبية التي تناولت موضوع التمويل الخارجي وأثاره على التنمية المستدامة فى الدول التي قامت بتطبيق ذلك، بالإضافة الى إتباع أسلوب الوصفي الذي يصف الظاهرة محل الدراسة، وكذلك المنهج التحليل لتحليل تجارب بعض الدول للاستفادة والتطبيق على مصر.

ثانياً: المنهج الوصفي التحليلي:

ويستخدم لرصد واقع التمويل الخارجي وكيفية رفع كفاءة استخدام مصادره من تحويلات العاملين بالخارج، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمعونات وذلك لتقديم مجموعة من الاقتراحات لعدد من الآليات المطلوبة لرفع كفاءة تعبئة وانفاق هذه الموارد لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة.

حدود الدراسة:

أ- الحدود الزمانية: سوف تقتصر الدراسة علي الفترة الزمنية (١٩٩١-٢٠١٨).

والسبب يرجع إلي إختيار هذه الفترة أن عملية الإصلاح الاقتصادي في مصر بدأت من بداية تسعينيات القرن الماضي، وقد صاحب هذه الفترة العديد من التطورات الاقتصادية المهمة، كتبني عملية الخصصخة من بداية فترة الإصلاح، وكذلك تعويم سعر الصرف في ٢٠١٦، وما تبعها من آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة استجابة لشروط صندوق النقد الدولي.

ب- الحدود المكانية: ترتكز الدراسة علي مصر فقط.

خطة الدراسة:

وقد تم تقسيم البحث لجزئين الجزء الأول منه يتناول تطور المؤشرات الهامة لمصادر التمويل الخارجي وأبعاد التنمية المستدامة في مصر والجزء الثاني يتناول تحليل العلاقة بين مصادر التمويل الخارجي وأبعاد التنمية المستدامة في مصر

أولا: تطور المؤشرات الهامة لمصادر التمويل الخارجي والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مصر

١-تطور المؤشرات الهامة لمصادر التمويل الخارجي

تتنوع مصادر التمويل الخارجي لبرامج التنمية، ومن **أهمها**: الاقتراض الخارجي (الدين الخارجي)، وتحويلات العاملين بالخارج، والاستثمار الأجنبي المباشر، وسيتم تناول كل نوع من هذه الأنواع من مصادر التمويل الخارجي بشيء من التفصيل، **في الاتي:**

١/١ تطور إجمالي الاقتراض الخارجي في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠).

٢/١ تطور الأهمية النسبية لتحويلات العالمين المصريين بالخارج.

٣/١ تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

١/١ تطور إجمالي الاقتراض الخارجي في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠)

تطور إجمالي الاقتراض الخارجي في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠)

جدول ١

سنة	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	إجمالي الدين العام		الدين الخارجي		
		مليار دولار	% من الناتج المحلي	مليار دولار	% من الناتج المحلي	% من إجمالي الدين العام
١٩٩١	٣٧,٤	٦٣,٨	١٧٠,٦	٣٢,٦	٨٧,٢	٥١,١
١٩٩٢	٤١,٩	٦٣,١	١٥٠,٧	٣١,٢	٧٤,٥	٤٩,٥
١٩٩٣	٤٦,٦	٦٤,٦	١٣٨,٧	٣٠,٧	٦٥,٩	٤٧,٥
١٩٩٤	٥١,٩	٦٩,١	١٣٣,٢	٣٢,٥	٦٢,٦	٤٧,٠
١٩٩٥	٦٠,٢	٧٣,٣	١٢١,٨	٣٣,٥	٥٥,٧	٤٥,٧
١٩٩٦	٦٧,٦	٧٥,٨	١١٢,١	٣١,٥	٤٦,٦	٤١,٥
١٩٩٧	٧٨,٤	٨٠,٤	١٠٢,٥	٣٠	٣٨,٢	٣٧,٣
١٩٩٨	٨٤,٨	٨٨,٠	١٠٣,٧	٣٢,٣	٣٨,١	٣٦,٧
١٩٩٩	٩٠,٧	٩٥,٠	١٠٤,٧	٣١,١	٣٤,٣	٣٢,٧
٢٠٠٠	٩٩,٨	٩٩,٩	١٠٠,١	٢٩,٢	٢٩,٢	٢٩,٢
٢٠٠١	٩٦,٧	١٠١,٥	١٠٥,٠	٢٨,٣	٢٩,٣	٢٧,٩
٢٠٠٢	٨٥,١	١٠٣,٠	١٢١,٠	٢٩,٧	٣٤,٩	٢٨,٨
٢٠٠٣	٨٠,٣	٩٣,٨	١١٦,٩	٣٠,٥	٣٨,٠	٣٢,٥
٢٠٠٤	٧٨,٨	١٠٠,١	١٢٧,٠	٣١,٤	٣٩,٩	٣١,٤
٢٠٠٥	٨٩,٦	١١٧,٩	١٣١,٦	٣٠,٦	٣٤,٢	٢٥,٩
٢٠٠٦	١٠٧,٤	١٣٣,٥	١٢٤,٢	٣١	٢٨,٩	٢٣,٢
٢٠٠٧	١٣٠,٤	١٤٦,٤	١١٢,٢	٣٤,٦	٢٦,٥	٢٣,٦
٢٠٠٨	١٦٢,٨	١٥٥,١	٩٥,٢	٣٣,٩	٢٠,٨	٢١,٩
٢٠٠٩	١٨٩,١	١٧١,٦	٩٠,٧	٣٥,٤	١٨,٧	٢٠,٦
٢٠١٠	٢١٩,٠	١٩٤,٩	٨٩,٠	٣٦,٨	١٦,٨	١٨,٩
٢٠١١	٢٣٦,٠	٢١١,٣	٨٩,٥	٣٥,٢	١٤,٩	١٦,٧
٢٠١٢	٢٧٩,١	٢٤٤,٥	٨٧,٦	٤٠	١٤,٣	١٦,٤
٢٠١٣	٢٨٨,٤	٢٦٨,٨	٩٣,٢	٤٦,٥	١٦,١	١٧,٣
٢٠١٤	٣٠٥,٦	٢٩٨,٤	٩٧,٦	٤١,٧	١٣,٦	١٤,٠
٢٠١٥	٣٢٩,٤	٣٢٥,٠	٩٨,٧	٤٩,٨	١٥,١	١٥,٣
٢٠١٦	٣٣٢,٤	٣٣٠,٤	٩٩,٤	٦٩,٢	٢٠,٨	٢٠,٩
٢٠١٧	٢٣٥,٧	٣٠٧,٢	١٣٠,٣	٨٤,٤	٣٥,٨	٢٧,٥
٢٠١٨	٢٤٩,٧	٣١٩,٠	١٢٧,٨	١٠٠,٢	٤٠,١	٣١,٤
٢٠١٩	٣٠٣,١	٣٣٣,١	١٠٩,٩	١١٥,١	٣٨,٠	٣٤,٦
٢٠٢٠	٣٦٥,٣	٣٧٥,٢	١٠٢,٧	١٣١,٦	٣٦,٠	٣٥,١

متوسط	١٦٠,٨	١٧٠,١	١١٢,٩	٤٥,٠	٣٥,٥	٣٠,١
أدنى	٣٧,٤	٦٣,١	٨٧,٦	٢٨,٣	١٣,٦	١٤,٠
أعلى	٣٦٥,٣	٣٧٥,٢	١٧٠,٦	١٣١,٦	٨٧,٢	٥١,١

المصدر: - احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

- تقارير البنك المركزي المصري، سنوات مختلفة.

- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة.

٢/١ تطور الأهمية النسبية لتحويلات العالمين المصريين بالخارج:

يبين جدول التالي تطور الأهمية النسبية لتحويلات العالمين المصريين بالخارج:

تطور الأهمية النسبية لتحويلات العالمين المصريين بالخارج خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢١)

جدول ٢

سنة	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	تحويلات المصريين بالخارج	
		مليار دولار	% من الناتج المحلي
١٩٩١	٣٧,٤	٧,٤	١٩,٨
١٩٩٢	٤١,٩	٤,٤	١٠,٥
١٩٩٣	٤٦,٦	٥,٧	١٢,٣
١٩٩٤	٥١,٩	٤,٠	٧,٨
١٩٩٥	٦٠,٢	٤,٢	٧,٠
١٩٩٦	٦٧,٦	٣,٥	٥,٢
١٩٩٧	٧٨,٤	٤,١	٥,٣
١٩٩٨	٨٤,٨	٤,٦	٥,٤
١٩٩٩	٩٠,٧	٤,٩	٥,٤
٢٠٠٠	٩٩,٨	٤,٧	٤,٧
٢٠٠١	٩٦,٧	٣,٧	٣,٩
٢٠٠٢	٨٥,١	٤,٣	٥,٠
٢٠٠٣	٨٠,٣	٣,٦	٤,٥
٢٠٠٤	٧٨,٨	٣,٩	٥,٠
٢٠٠٥	٨٩,٦	٥,٤	٦,١
٢٠٠٦	١٠٧,٤	٥,٥	٥,٢
٢٠٠٧	١٣٠,٤	٧,١	٥,٤
٢٠٠٨	١٦٢,٨	٩,٣	٥,٧
٢٠٠٩	١٨٩,١	٨,٢	٤,٤
٢٠١٠	٢١٩,٠	١٠,٥	٤,٨
٢٠١١	٢٣٦,٠	١٣,١	٥,٦
٢٠١٢	٢٧٩,١	١٨,٤	٦,٦
٢٠١٣	٢٨٨,٤	١٩,٣	٦,٧
٢٠١٤	٣٠٥,٦	٢٠,٤	٦,٧

٢٠١٥	٣٢٩,٤	٢١,٩	٦,٦
٢٠١٦	٣٣٢,٤	١٧,٨	٥,٤
٢٠١٧	٢٣٥,٧	٢١,٨	٩,٢
٢٠١٨	٢٤٩,٧	٢٦,٩	١٠,٨
٢٠١٩	٣٠٣,١	٢٥,٨	٨,٥
٢٠٢٠	٣٦٥,٣	٢٧,٩	٧,٧
٢٠٢١	٣٨٩,٦	٣١,٤	٨,١
متوسط	١٦٨,٢	١١,٤	٦,٩
حد أدني	٣٧,٤	٣,٥	٣,٩
حد أقصي	٣٨٩,٦	٣١,٤	١٩,٨

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات جدول السابق، **ما يلي**:

أ- بلغ متوسط نسبة تحويلات العاملين إلي الناتج المحلي ٦,٩%، وبحد أدني ٣,٩% في عام ٢٠٠١، وقد يرجع ذلك إلي التأثر بأحداث (١١) سبتمبر ٢٠٠١، وبلغت حدها الأقصي ١٩,٨% في عام ١٩٩١، وقد يرجع ذلك إلي زيادة طلب دول الخليج علي العاملة المصرية بعد مشاركة مصر في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١.

ب- يمكن تقسيم الجدول السابق إلي ثلاث مراحل، **هي**:

- **الأولي خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٠)**: هي الملازمة لبداية الإصلاح الاقتصادي في مصر، حيث يلاحظ تراجع نسبة تحويلات العاملين إلي الناتج المحلي من ١٩,٨% في عام ١٩٩١ إلي أن وصلت إلي ٤,٧% في عام ٢٠٠٠.
- **الثانية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٥)**: هي الفترة الملازمة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، حيث بلغت النسبة أدناها ٣,٩%، ثم أخذت في الإرتفاع إلي أن وصلت أقصاها ٦,٧% في عام ٢٠١٤، ثم تراجعت إلي أن وصلت إلي أدناها مرة أخري ٦,٦% عام ٢٠١٥.
- **الثالثة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢١)**: هي الفترة الملازمة لتحرير سعر الصرف في عام ٢٠١٦، حيث بلغت النسبة أدناها في هذه الفترة ٥,٤%، ولكن من بعد ذلك إرتفعت النسبة لتصل إلي ٩,٢% في عام ٢٠١٧ بسبب تحرير سعر الصرف، وبلغت أعلي قيمة ١٠,٨% في عام ٢٠١٨، ثم تراجعت إلي ٧,٦% عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا، ثم ارتفعت إلي ٨,١% عام ٢٠٢١.

٣/١ تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

جدول (٣)

تطور الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال (١٩٩١-٢٠٢٠)

سنة	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر	
		مليار دولار	% من الناتج المحلي
١٩٩١	٣٧,٤	٠,٣	٠,٧
١٩٩٢	٤١,٩	٠,٥	١,١
١٩٩٣	٤٦,٦	٠,٥	١,١

١٩٩٤	٥١,٩	١,٣	٢,٤
١٩٩٥	٦٠,٢	٠,٦	١,٠
١٩٩٦	٦٧,٦	٠,٦	٠,٩
١٩٩٧	٧٨,٤	٠,٩	١,١
١٩٩٨	٨٤,٨	١,١	١,٣
١٩٩٩	٩٠,٧	١,١	١,٢
٢٠٠٠	٩٩,٨	١,٢	١,٢
٢٠٠١	٩٦,٧	٠,٥	٠,٥
٢٠٠٢	٨٥,١	٠,٦	٠,٨
٢٠٠٣	٨٠,٣	٠,٢	٠,٣
٢٠٠٤	٧٨,٨	١,٣	١,٦
٢٠٠٥	٨٩,٦	٥,٤	٦,٠
٢٠٠٦	١٠٧,٤	١٠,٠	٩,٣
٢٠٠٧	١٣٠,٤	١١,٦	٨,٩
٢٠٠٨	١٦٢,٨	٩,٥	٥,٨
٢٠٠٩	١٨٩,١	٦,٧	٣,٥
٢٠١٠	٢١٩,٠	٦,٤	٢,٩
٢٠١١	٢٣٦,٠	٠,٥-	٠,٢-
٢٠١٢	٢٧٩,١	٢,٨	١,٠
٢٠١٣	٢٨٨,٤	٤,٢	١,٥
٢٠١٤	٣٠٥,٦	٤,٦	١,٥
٢٠١٥	٣٢٩,٤	٦,٩	٢,١
٢٠١٦	٣٣٢,٤	٨,١	٢,٤
٢٠١٧	٢٣٥,٧	٧,٤	٣,١
٢٠١٨	٢٤٩,٧	٨,١	٣,٣
٢٠١٩	٣٠٣,١	٩,٠	٣,٠
٢٠٢٠	٣٦٥,٣	٥,٩	١,٦
متوسط	١٦٨,٢	٣,٩	٢,٤
حد أدني	٣٧,٤	٠,٥-	٠,٢-
حد أقصي	٣٨٩,٦	١١,٦	٩,٣

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال (١٩٩١-٢٠٢٠)

شكل ١

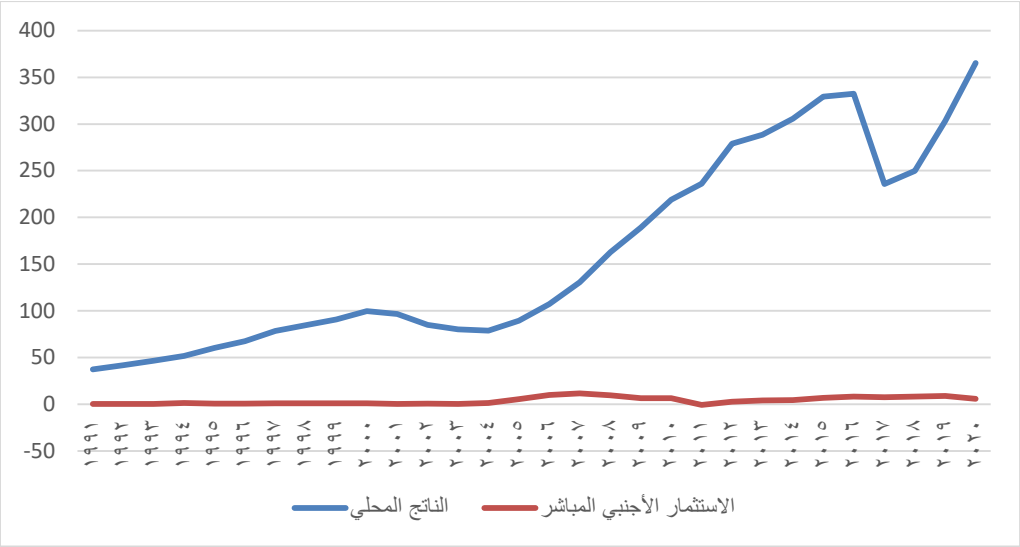

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد علي جدول (٣) السابق.

٢- تطور أهم مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مصر:

يعتبر البعد الاقتصادي أهم أبعاد التنمية المستدامة، لأنه يركز على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للحصول على أكبر فائدة ممكنة، وبما يحافظ عليها في المستقبل للأجيال القادمة، ولذلك تهتم الدول المتقدمة بخفض استهلاكها من معدلات الطاقة والموارد، بينما الدول النامية تسعى إلى التوظيف الأمثل للموارد بهدف رفع مستوى معيشة مواطنيها والحد من الفقر، وخلال عقد التسعينات من القرن الماضي زاد الاتجاه لإدخال البعد البيئي في مجال الاقتصاد في الاعتبار، وبذلك تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من زيادة إستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة، والتي لا تمنع الإستغلال الكثيف للموارد الاقتصادية مثل المياه أو النفط أو الغابات، ولكنها ترفض الإستغلال الجائر لهذه الموارد بحيث تؤثر على نصيب الآجيال القادمة من هذه الموارد القابلة للنضوب أو المواد غير المتجددة[١٩].

ويبين الجدول التالي أهم المؤشرات الاقتصادية والمرتبطة بالبعد الاقتصادي، والمتمثلة في معدل البطالة والتضخم وغيرهما من المؤشرات الاقتصادية والمصاحبة لتطور معدل النمو الاقتصادي في مصر:

جدول (٤)

تطور أهم مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مصر خلال (١٩٩١-٢٠٢٠)

السنوات	الدين العام مليار دولار	صافي الميزان التجاري مليار دولار	صافي الميزانية مليار دولار	سعر الصرف	الإحتياطي النقدي مليار دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر مليار دولار
١٩٩١	٦٣,٨	٣,٠-	٣,٩-	٣,١	٦,٢	٠,٣
١٩٩٢	٦٣,١	١,١-	٢,٣-	٣,٣	١١,٦	٠,٥
١٩٩٣	٦٤,٦	٢,٠-	٠,٩-	٣,٤	١٣,٩	٠,٥
١٩٩٤	٦٩,١	٢,٨-	١,٦-	٣,٤	١٤,٤	١,٣

(١٩) زرمان كريم، **التنمية المستدامة فى الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادى** 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٠)، ص ص ١٩٧-١٩٨.

السنوات	الدين العام مليار دولار	صافي الميزان التجاري مليار دولار	صافي الميزانية مليار دولار	سعر الصرف	الإحتياطي النقدي مليار دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر مليار دولار
١٩٩٥	٧٣,٣	٣,١-	٢,٣-	٣,٤	١٧,١	٠,٦
١٩٩٦	٧٥,٨	٣,٧-	٢,٥-	٣,٤	١٨,٣	٠,٦
١٩٩٧	٨٠,٤	٤,٧-	٣,١-	٣,٤	١٩,٤	٠,٩
١٩٩٨	٨٨,٠	٨,١-	٤-	٣,٤	١٨,٨	١,١
١٩٩٩	٩٥,٠	٧,٥-	٦,٥-	٣,٤	١٥,٢	١,١
٢٠٠٠	٩٩,٩	٦,٦-	٦-	٣,٥	١٣,٨	١,٢
٢٠٠١	١٠١,٥	٤,٧-	٥,٤-	٤,٠	١٣,٦	٠,٥
٢٠٠٢	١٠٣,٠	٣,٧-	٣,٥-	٤,٥	١٤,١	٠,٦
٢٠٠٣	٩٣,٨	٢,١-	١,٣-	٥,٩	١٤,٦	٠,٢
٢٠٠٤	١٠٠,١	١,١-	٠,٧-	٦,٢	١٥,٣	١,٣
٢٠٠٥	١١٧,٩	٢,٠-	٤,٧-	٥,٨	٢١,٩	٥,٤
٢٠٠٦	١٣٣,٥	١,٧-	٩,٨-	٥,٧	٢٦,٠	١٠,٠
٢٠٠٧	١٤٦,٤	٦,٠-	٧,٤-	٥,٦	٣٢,٢	١١,٦
٢٠٠٨	١٥٥,١	٩,١-	١١,٢-	٥,٤	٣٤,٣	٩,٥
٢٠٠٩	١٧١,٦	١٢,٦-	١٢,٤-	٥,٥	٣٤,٩	٦,٧
٢٠١٠	١٩٤,٩	١١,٥-	١٧,٤-	٥,٦	٣٧,٠	٦,٤
٢٠١١	٢١١,٣	٩,٧-	٢٣-	٥,٩	١٨,٦	٠,٥-
٢٠١٢	٢٤٤,٥	٢٢,١-	٢٧,٧-	٦,١	١٥,٧	٢,٨
٢٠١٣	٢٦٨,٨	١٨,٣-	٣٤,٦-	٦,٩	١٦,٥	٤,٢
٢٠١٤	٢٩٨,٤	٢٥,٨-	٣٤,٦-	٧,١	١٤,٩	٤,٦
٢٠١٥	٣٢٥,٠	٢٧,٩-	٣٣,٥-	٧,٧	١٥,٩	٦,٩
٢٠١٦	٣٣٠,٤	٣١,٨-	٢٩,٢-	١٠,٠	٢٣,٦	٨,١
٢٠١٧	٣٠٧,٢	٣١,٨-	٢٠,٩-	١٧,٨	٣٦,٤	٧,٤
٢٠١٨	٣١٩,٠	٢٦,١-	٢٣,٨-	١٧,٨	٤١,٨	٨,١
٢٠١٩	٣٣٣,١	٢٥,٠-	٢٥,٥-	١٦,٨	٤٤,٦	٩,٠
٢٠٢٠	٣٧٥,٢	٢٧,٦-	٢٧,٩-	١٥,٨	٣٩,٠	٥,٩
المتوسط	١٧٠,١	١١,٤-	١٢,٩-	٦,٧	٢٢,٠	٣,٩
اقل قيمة	٦٣,١	٣١,٨-	٣٤,٦-	٣,١	٦,٢	٠,٥-
أكبر قيمة	٣٧٥,٢	١,١-	٠,٧-	١٧,٨	٤٤,٦	١١,٦

المصدر: الباحثة بالاعتماد علي - احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والكتاب الحصائي السنوي، سنوات مختلفة

ثانيا تحليل العلاقة بين مصادر التمويل الخارجي وأبعاد التنمية المستدامة في مصر:

مفهوم الدين الخارجي:

هي المبالغ التي اقترضتها دولة ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مُستحقة الأداء للجهة المُقرِضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها، ويكون الدفع إما عن طريق حكومة الدولة أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو عن طريق الهيئات

المستقلة والأفراد والمؤسسات الخاصة لطالما أن الحكومات أو الهيئات العامة الرسمية ضامنة لالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات[٢٠].

ويُلاحظ علي هذا التعريف أنه لا يتضمن الديون الخارجية التي تقل مدة استحقاقها عن عام واحد، كما لا يتضمن الديون الخارجية المُستحقة على الأفراد أو الهيئات والمؤسسات الخاصة، كما أنها غالبًا لا تنطوي على القروض العسكرية، ولكن بعد أن أصبح الدين الخارجي ذات المدة الأقل من عام يُمثل حجمًا لا يُستهان به في حجم الدين الخارجي للدول النامية في أوائل الثمانينيات، وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى تكوين مجموعة عمل سنة ١٩٨٤ تضم عدة جهات دولية منها صندوق النقد والبنك الدوليين قامت بوضع تعريف موحد للديون الخارجية وهو: أن إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساويًا إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مُقيمي بلد ما تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفوقًا بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل"[٢١].

ب- أسباب اللجوء إلي الإقتراض الخارجي:

ترجع أسباب الديون الخارجية أساساً إلى سببين أساسيين وهما العجز في المدخرات المحلية (فجوة التمويل المحلي)، وفجوة التجارة الخارجية، ومن ثم توجد العديد من الأسباب التي تدفع بالدول إلي الاقتراض الخارجي، **وأهمها**[٢٢]:

✓ **العجز في المدخرات المحلية (فجوة التمويل المحلي):**

يوجد ارتباط مباشر وقوي بين نمو المديونية الخارجية للدول النامية وبين الفجوة في مواردها المحلية، وتتمثل هذه الفجوة في الفرق بين مستوى الادخار المحلي للدولة ومستوى الاستثمار المطلوب، وفي حالة أن يكون حجم الاستثمار لدولة ما أكبر من حجم المدخرات تواجه الدولة ثلاثة خيارات، **هي:**

- **الخيار الأول**: هو أن يرضى المجتمع بتحقيق معدل للنمو الاقتصادي أقل، وذلك في حدود ما تسمح به إمكاناته وموارده المحلية.
- **الخيار الثاني**: هو أن يقوم المجتمع بتعبئة فائضه الاقتصادي في كل قطاعات الاقتصاد القومي؛ لكي يتمكن البلد من رفع معدل إدخاره المحلي.
- **الخيار الثالث**: اللجوء إلى التمويل الخارجي.

أولا تحليل الدين الخارجي:

احتل المرتبة الثانية من بين مصادر الديون، سواء كقيمة مطلقة أو كنسبة إلي الناتج المحلي الإجمالي، أو كنسبة إلي إجمالي الدين العام، كما **يلي:**

- **كقيمة مطلقة**: بلغ متوسطه خلال فترة الدراسة نحو ٤٥ مليار دولار، وبلغ حده الأدني ٢٨,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وبلغ حده الأقصي ١٣١,٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠.
- **كنسبة إلي إجمالي الناتج المحلي:** بلغ متوسط نسبته إلي إجمالي الناتج المحلي نحو ٣٥,٥%، وبلغت نسبته الدني ١٣,٦% في عام ٢٠١٤، وبلغت نسبته القصوي ٨٧,٢% في عام ١٩٩١.
- **كنسبة إلي إجمالي الدين العام:** بلغ متوسط نسبته إلي إجمالي الدين العام نحو ٣٠,١%، وبلغت نسبته الدني ١٤% في عام ٢٠١٤، وبلغت نسبته القصوي ٥١,١% في عام ١٩٩١.

---

(٢٠) مجدي ماجد، **مرجع سبق ذكره**، ص ٧.

(٢١) فضيلة جنوحات حريتي، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، رسالة دكتوراه، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٦)، ص ٤.

(٢٢) خديجة الأعصر، وعمر عبد الحي البيلي، "مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية والعربية"، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الرابع، العدد الأول**، (يونيو: ١٩٩٦)، القاهرة، معهد التخطيط القومي.

- **التأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية**: يلاحظ أن الدين العام المحلي قد تزايد من بعد أحداث ٢٠١١، حيث بدأت نسبته ترتفع إلي الناتج المحلي تدريجياً من ١٦,٨% في عام ٢٠١٠ إلي أن وصلت أقصاها ٤٠,١% عام ٢٠١٨، ثم تراجعت قليلاً إلي أن وصلت إلي ٣٦% عام ٢٠٢٠.

حجم خدمة الدين الخارجي:

ارتفاع حجم خدمة الدين الخارجي خلال الفترة، حيث بلغ ١١,٦ مليار دولار عام ٢٠٢٠ مُقارنةً بـ ٢,٦ عام ١٩٩١، ويلاحظ أنه في السنوات الخمس الأخيرة قد شهدت ارتفاع حجم خدمة الدين، حيث بلغت خدمة الدين ٣,٨ مليار دولار عام ٢٠١٥ مُقارنةً بـ ١١,٦مليار دولار عام ٢٠٢٠.

ب- نسبة خدمة الدين الخارجي إلي إجمالي الناتج المحلي والصادرات:

١- **نسبة خدمة الدين الخارجي إلي الناتج المحلي:** بلغ متوسطها ٢,٨%، وبلغت حدها الأدني ١,١% في عام ٢٠١٥، وبلغت حدها الأقصي ٧% في عام ١٩٩١، كما يلاحظ أنه في السنوات الخمس الأخيرة قد شهدت ارتفاع نسبة خدمة الدين الخارجي إلي الناتج المحلي الإجمالي فبلغت ١,١% في عام ٢٠١٥ ثم استمرت في الارتفاع إلي أن وصلت إلي ٣,٢% في عام ٢٠٢٠.

٢- **نسبة خدمة الدين الخارجي إلي الصادرات:** بلغ متوسطها ١٣,٦%، وبلغت حدها الأدني ٦,١% في عام ٢٠٠٨، وبلغت حدها الأقصي ٢٥,٣% في عام ١٩٩١، كما يلاحظ أنه في السنوات الخمس الأخيرة قد شهدت ارتفاع نسبة خدمة الدين الخارجي إلي الصادرات فبلغت ٨,٧% في عام ٢٠١٥ ثم استمرت في الارتفاع إلي أن وصلت إلي ٢٤,٢% في عام ٢٠٢٠.

ج- الأداء العام للمؤشرات:

يلاحظ من خلال تحليل المؤشرات المتعلقة بثقل المديونية أنه قد حدث تحسن كبير في أداء هذه المؤشرات بالنسبة لمصر خلال مجمل الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠)، إلا أن السنوات الخمس الأخيرة في فترة الدراسة قد شهدت تدهورًا واضحًا في أداء هذه المؤشرات؛ ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى لجوء الحكومات المتعاقبة في مصر خلال هذه الفترة على الاقتراض الخارجي؛ لتمويل المشروعات التي تقوم بها الحكومة ورفع الاحتياطي الأجنبي.

ثانيا- تحليل تطور تحويلات العاملين بالخارج:

من بداية سبعينيات القرن الماضي أصبح عنصر العمل من أهم العناصر الإنتاجية التي تمتلكها مصر، وذلك حينما إزداد الطلب على العمال من جانب الدول النفطية بالمنطقة، وذهب المصريون للعمل ليس في دول النفط فقط، بل وأيضاً إلي الدول المصدرة للعمالة كالأردن والجزائر ولبنان، كنوع من الإحلال محل العمالة الوطنية المهاجرة من هذه الدول[٢٣].

وتعتبر مصر من مصاف الدول المستقبلة لتحويلات العاملين بالخارج سنوياً، حيث حققت أعلي عائد لها من التحويلات عام ٢٠٢١ فبلغ بنحو ٣١,٤ مليار دولار، واحتلت مصر المركز الخامس عالمياً من حيث تحويلات العاملين بنحو ٢٧,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠[٢٤].

أ- أسباب الإهتمام بتحويلات العاملين في الخارج:

أسهمت عدة مبررات في نمو ظاهرة هجرة العمالة إلي الخارج، **ومنها**[٢٥]:

أ- ظهور النفط في منطقة الخليج وشمال إفريقيا في ليبيا والجزائر.

ب- تفكك الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية وتوحيد ألمانيا.

---

(٢٣)Cairo Demographic Center (CDC) "**Population And Development Issues In The Middle East, Africa,volume25,cairo,1995**

(٢٤) أنظر في ذلك: - تقرير البنك المركزي المصري ٢٠٢١.
- تقرير إحصاء البنك الدولي، ٢٠٢١.

(٢٥) البنك الدولى، "**كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات**، الاصدار الثانى ٢٠١١"

ج- سوء الأحوال المعيشية، وفشل خطط التنمية الاقتصادية، وتفشي الفساد في الدول النامية.

د- تقدم وسائل الاتصال، وتكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وانتشار الشركات العابرة للقارات، وانتشار عولمة الاقتصاد وحرية التجارة الدولية، وحرية إنتقال رأس المال وعوامل الإنتاج الأخري.

ب- المزايا الاقتصادية والإجتماعية لتحويلات العاملين في الخارج:

تتمثل أهم هذه المزايا، في **الأتي**[٢٦]:

- تخفف من الضغوط على موازين مدفوعات الدول المصدرة للعمالة، إذ تعاني هذه الدول من عجز مزمن ومتزايد في موازنتها، وتساهم بفاعلية كبيرة في اقتصاد كل من لبنان والأردن ومصر، ففي مصر مثلاً تبلغ العمالة المصرية المهاجرة نحو ١٠,٥ مليون مصري، يحوّلون أكثر٢٥ مليار دولار سنوياً، تضخ في الاقتصاد المصري، وتسهم في الحد من عجز ميزان المدفوعات.
- تسهم في دعم الاحتياطي من النقد الأجنبي،
- تؤدي إلى زيادة معدل الادخار والاستثمار القومي.
- خفض معدل البطالة، وتحسين الجدارة الائتمانية في الاقتراض الخارجي، ودعم الطلب الكلي.
- الإسهام في توسيع قاعدة الودائع ودعم سيولة القطاع البنكي.
- المساعدة في تمويل القطاعين العام والخاص.
- تحسن من نوعية الحياة ومستوى المعيشة لأسر العاملين في الخارج، فهي المصدر الرئيسي لإعالة أسر العاملين، وتمثل عامل أمان للمستقبل، وخاصة في ريف وصعيد مصر.

ثالثا- تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

علي الرغم من تشابه ظروف مصر مع دول جنوب شرق آسيا في بداية الخمسينيات، إلا أن هذه الدول قد حققت نجاحات كبيرة جعلتها في عداد الدول المتقدمة، وكانت الاستثمارات الأجنبية من أهم الأسباب في ذلك، حيث اعتمدت هذه الدول في المقام الأول علي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بمنحها العديد من المزايا والإعفاءات، بينما اعتمدت معظم الدول العربية بخلاف الدول النفطية علي سياسات الاقتراض الخارجي وروشتات صندوق النقد الدولي، والتي تبين فشلها في الإصلاح الاقتصادي بمعظم الدول النامية التي هرولت إليه.

وللاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المزايا الاقتصادية للدول النامية، **ومنها**[٢٧]:

- نقل التكنولوجيا الإنتاجية الحديثة.
- زيادة صادرات المنتجات المحلية بفتح الأسواق الخارجية.
- زيادة التراكم الرأسمالي داخل الدولة المضيفة.
- زيادة الكفاءات والمهارات الإدارية والفنية للعاملين المحليين بسبب نقل الخبرة من الأجانب.
- الحد من مشكلة نقص موارد تمويل برامج التنمية.

النتائـــــج:

١- من خلال تحليل المؤشرات المتعلقة بثقل المديونية أنه قد حدث تحسن كبير في أداء هذه المؤشرات بالنسبة لمصر خلال مجمل الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠)، إلا أن السنوات الخمس الأخيرة في فترة الدراسة قد شهدت تدهورًا واضحًا في أداء هذه المؤشرات؛ ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى لجوء الحكومات المتعاقبة في مصر خلال هذه الفترة على الاقتراض الخارجي؛ لتمويل المشروعات التي تقوم بها الحكومة ورفع الاحتياطي الأجنبي حيث أن الدين العام المحلي قد تزايد من بعد أحداث ٢٠١١، حيث بدأت نسبته ترتفع إلي الناتج

(٢٦) مجلس الوزراء المصري، تقرير اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ٢٠١٦.

(٢٧) حسين عبد المطلب الأعرج، **آليات تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، (وزارة التجارة الخارجية المصرية، ٢٠٠٥)، ص ٥.

المحلي تدريجياً من ٧٢,٢% في عام ٢٠١٠ إلي أن وصلت أقصاها ٩٤,٥% في عام ٢٠١٧، ثم تراجعت قليلاً إلي أن وصلت إلي ٦٦,٧% في عام ٢٠٢٠، و بلغ متوسطه الدين الخارجي كقيمة مطلقة خلال فترة الدراسة نحو ٤٥ مليار دولار، وبلغ حده الأدنى ٢٨,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وبلغ حده الأقصى ١٣١,٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠.

٢- مؤشر الاحتياطي من العملات الأجنبية كنسبة من الدين الخارجي لمصر خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٢٠) قد مر بأربعة مراحل رئيسية، اثنتان منهم صاعدة، واثنتان منهم هابطة، **كما يلي**:

- **الفترة الأولى(١٩٩٠- ١٩٩٧):** ارتفع فيها المؤشر من ١٩% عام ١٩٩١ إلى ٦٤,٦% عام ١٩٩٧؛ مما يعني ارتفاع قدرة الدولة نسبيًّا على إمكانية سداد الدين الخارجي خلال هذه الفترة.
- **الفترة الثانية (١٩٩٨ – ٢٠٠٤):** تراجع فيها نسبة تغطية الاحتياطي للدين الخارجي، حيث تراجعت نسبة الاحتياطي من العملات الأجنبية من الدين الخارجي من ٥٨,٣% عام ١٩٩٨ إلى ٤٨,٨% عام ٢٠٠٤.
- **الفترة الثالثة (٢٠٠٥ - ٢٠١٠):** تعد الفترة الأفضل بالنسبة لمصر ووضع الدين الخارجي بها، فقد ارتفعت قدرة الدولة على سداد الدين الخارجي، حيث ارتفعت قيمة المؤشر إلى ما يفوق ١٠١% عام ٢٠٠٨، أي أن مصر هذه الفترة كانت لديها قدرة على سداد كامل الدين الخارجي باستخدام الاحتياطي.
- **الفترة الرابعة (٢٠١١ – ٢٠٢٠):** تراجعت قدرة الاحتياطي من العملات الأجنبية على سداد الدين الخارجي، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر ٥٢,٩% عام ٢٠١١ واستمر المؤشر في الهبوط حتى بلغ ٢٩,٦% عام ٢٠٢٠؛ ويرجع ذلك إلى الأحداث التي شهدتها مصر هذه الفترة.

٣- فزيادة مستوي التمويل الخارجي في مصر، يمكن الحكومة المصرية من زيادة الإنفاق على التعليم، وغيرها من برامج الحماية الاجتماعية، مع دعم برامج النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار في البنية التحتية اللازمة للاستثمار، مع إنشاء العديد من المشاريع الإنتاجية المختلفة، مما يؤدي لزيادة الإنتاج والدخول، فيؤدي إلي زيادة نصيب الفرد من الادخار، والإنفاق على التعليم بشكل أكبر من التكلفة الاقتصادية للموارد الطبيعية المستهلكة، والتلوث الناتج عن النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الثروة الحقيقية.

التوصيـــــــــات:

١- الحد من الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية، لما لها من أثر سلبي علي التنمية المستدامة القوية، ويتم اللجوء إليها في أضيق الحدود.

٢- ألا يتم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا من أجل المشروعات التنموية، والتي تسهم بشكل أو بآخر في زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج وزيادة الناتج الحقيقي.

٣- إعطاء الأولوية للقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة في القروض الخارجية.

٤- عمل مجموعة من الدراسات يتم بها تقييم جدوى الاقتراض الخارجي خاصة وأنه لا توجد دراسات كثيرة عن تقييم جدوى الاقتراض الخارجي على عملية التنمية الاقتصادية.

٥- محاولة تقليل أعباء الديون، وذلك بعدم اللجوء إلى القروض الخارجية ذات الفائدة المرتفعة.

٦- عدم الاعتماد على المؤسسات الدولية لتمويل برامج التنمية، والاعتماد علي الحلول المحلية، كما فعلت بعض الدول كماليزيا، وأثبت الواقع فشل تطبيق معظم هذه البرامج في مختلف دول العالم.

قائمة المراجع

١. عبيدات ياسين، **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل**، "رسالة دكتوراة، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة آل البيت الأردن، ٢٠١٢).

٢. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة**، (دار صفاء، عمان، ٢٠٠٧).

٣. معهد التخطيط القومي، "منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر"، **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣٠٦**، (معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠١٩).

٤. حسام الدين بن الطيب، **تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا**، رسالة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٦).

٥. دينا محمد هشام، **الآثار الاقتصادية الكلية للدين العام الخارجي بالتطبيق على مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠١٤** "، رسالة ماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦).

٦. زيدان محمد، **دور التسويق في القطاع المصرفي** "رسالة دكتوراه، (كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، ٢٠٠٥).

٧. ياسمين سامي حسن،" **فاعلية السياسة النقدية في تحقيق التنمية المستدامة وأثرها علي الاستثمار في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)**"، رسالة ماجستير، (كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٩).

٨. حسام الدين بن الطيب، **تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا**، رسالة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٦).

٩. علي السلمي، **"**توجهات مصر للتنمية المستدامة في ضوء أوضاع البيئة المحلية والخارجية"، **مجلة المدير العربي، العدد ١٩٣**، ٢٠١١.

١٠. محمد ذكى، **أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة البعد البيئي في الاقتصاد المصري**، رسالة ماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠).

١١. مازن حسن الباشا، **"أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة قياسية تحليلية للفترة (١٩٩١-٢٠١٥)**"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية – المجلد السادس عشر – العدد الثاني، ٢٠١٦، (جامعة الزرقا، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الأردن ٢٠١٦).

١٢. همام وائل محمد أبو شعبان، **أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي "دراسة تطبيقية لدول عربية**، رسالة ماجستير، (كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠١٦).

١٣. زينب عباس زعزوع" **دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي**" مجلة النهضة، المجلد ١٣، عدد ٢، إبريل ٢٠١٢، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢).

١٤. حسين عبد المطلب الأعرج، **آليات تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، (وزارة التجارة الخارجية المصرية، ٢٠٠٥)، ص ٥.

١٥. فضيلة جنوحات حريتي، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، رسالة دكتوراه، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٦)، ص ٤.

١٦. خديجة الأعصر، وعمر عبد الحي البيلي، "مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية والعربية"، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الرابع، العدد الأول**، (يونيو: ١٩٩٦)، القاهرة، معهد التخطيط القومي.

١٧. البنك الدولى، **"كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات**، الاصدار الثانى ٢٠١١"

١٨. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والكتاب الحصائي السنوي، سنوات مختلفة

١٩. مجلس الوزراء المصري، تقرير اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ٢٠١٦.

٢٠. احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٢١. تقرير البنك المركز المصري، ٢٠٢١.

المراجع الأجنبية:

١. CAMRE, LAS "**The Sustainable Development in the Arab Re**gion", 2002.

٢. Shafik, N. , Bandyopadhyay, s., "Sustainable Development and Environmental Quality Life: Working Pape"r, World Bank, **Policy Research Working Paper,Series 904**, 1999.

٣. Kapingura Forget," The Relationship between External Financial Flows and Economic Growth in the Southern African Development Community (SADC)": The Role of Institutions**, Journal of Economics and Behavioral Studies (ISSN: 2220-6140) ,Vol. 8, No. 1**, p.p. 87-103, February 2016.

٤. EL-MAHDY, Adel M.toryeh, Neveen M," Debt sustainably and economic growth in Egypt", **International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Estudies Vol.6-1**, (2009).

٥. Ang Alvin P**," Workers Remittances and Economic growth in the Philippines**‖". Social Research Centre, UNIV. Of Santo Tomas, Philippines, 2007.

٦. Christophe Aguiton**, "The world is Ours**", Plon, paris, 2001.

٧. International Organization for Migration (IOM) in Collaboration with the Ministry of Manpower and Migration & COOPERAZIONE ITALIANA,"**A study on Remittances and Investment Opportunities for Egyptian Migrants**, 2010.

٨. Karazanoua, Lrina . V ," **Effective Taxation on business investment in Russia**" , Calculation Of Marginal Effective Tax Rates . PHD, Universty of Kansas , 2001.

٩. Ay sit Tansel, **Workers Displaced Due to Privatization in Turkey** (Economic Research Forum For the Arab Countries, Iran and Turkey, Working Paper, No. 9719).

١٠. Daniela, E., and R.J. Baumgartner, "The Relationship between Sustainable Development and Corporate Social Responsibility", **Corporate Responsibility Conference**, 4th -5th September, 2006**.**